1

ومانحن حال العكو والسوق فيه لا يامان احملوا الاسم عنها وصل المراد
بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى
حكمه للضرورة اي لضرورة الشعر او رعاية الفاصلة فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا اما يقع من منع صرفه انكسار لخروجه
عن الوزن او انزحاف لخروجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من
غير تنوين يستقيم الوزن لكن يقع فيه زحاف لخروجه عن السلاسة
كما حكم به سلامة الطبع وان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف
اذا امكن الاحتراز عنه ضرورة عند الشعراء واما الضرورة
لرعاية الفاصلة فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد
حبيب الله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤوف من يسمى
باحمد فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف
الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اي ولجواز
صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يحصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف
الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف
لتناسبه او ما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم
مقام علتين من العلل التسع علتان حكمتان فان منها كل واحدة
منهما مقام علتين لتكررهما احداهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلب واكالب

واما

17

واما عبيرا او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيتهما التانيث لا مطلقا بل
بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة فان كل
واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمان للكلمة وضعا لا تفارقانها
اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تانيث اخر بخلاف التاء فانها ليست
لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون
الاسم معدولا ولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون
المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر
مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت
الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر
ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست خارجة عما هو
القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر

Copyright King Saud University